The Economical Impacts of the national Security of Soudi Arabia

Asst. Prof.Dr.Haitham Abdullah Salman
Basra and Arabia Gulf Studies Center / University of Basra

Abstract:

The national security services consider as a main obligation of governments for supporting interior and exterior security alike. Saudi Arabia as a member of the gulf cooperation council countries (GCC) has taken a responsibility of organizing the gulf security relations as a major gulf country in terms of number of population, area and natural resources.

The hypothesis of this research supposes that although providing security services in Saudi Arabia has positive economic impacts, there are also disadvantageous implications associated with. This constitutes a restriction which negatively influence improving the level of economic development.

This paper includes a number of aspects trying testing the research hypothesis in order to be accepted or rejected. The study concluded that the research hypothesis is not related to the actual economic reality.

الآثار الاقتصادية للأمن الوطني في المملكة العربية السعودية

أ.م.د. هيثـــم عبـــد الله سلمـــان
مركز دراسات البصرة والخليج العربي/جامعة البصرة

الملخص :

تُعد خدمات الأمن الوطني من المهام الرئيسة التي تضطلع بها الحكومات لتوفير أمنها الداخلي والخارجي على حدّ سواء ، والمملكة العربية السعودية كإحدى أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقع على عاتقها تنظيم العلاقات الأمنية الخليجية باعتبارها أكبر دولة خليجية من حيث عدد السكان والمساحة والموارد الطبيعية، ولذا استند البحث الى فرضية مفادها " أن توفير خدمات الأمن في السعودية لا يقتصر على الآثار الاقتصادية الايجابية فحسب، بل أن هناك آثاراً اقتصادية سلبية تصاحبه أيضاً، وهو أمر يجعل التوسع فيه مرهقاً لعملية انجاح التنمية الاقتصادية " ، وقد ضم البحث محاور عدة ، لاختبار فرضية البحث لقبولها أو رفضها ، وقد اختتم البحث باستنتاج رئيس وهو رفض فرضية البحث وعدم تطابق الفرضية مع الواقع الاقتصادي.

المقدمة :

تُعــد خدمـة الأمـن مـن الخـدمات العامـة التـي وجـب علـى الـدول توفيرهـا لشـعوبها، بحيث أصبحت حكراً على الدولة سواءً أكانت في الدول الرأسمالية أم الاشتراكية، الأمر الـذي يـدل علـى أن خدمـة الأمـن مـن الخـدمات الاسـتراتيجية التـي يجـب أن توفرهـا الحكومات لشعوبها ولا ينبغي للقطاع الخاص الولوج فيها إلا بحالات خاصة جداً تتمثل بالحماية الشخصية أو حماية الشركات الخاصة فقط.

ومن هنا فقد أولت السعودية اهتماماً خاصاً بالأمن الوطني لما له من أهمية في توفير الحماية لمواطنيها ولأراضيها، ومن ثم فأن هذا الاهتمام الخاص قد أظهر آثاراً اقتصادية انعكست بشكل أو بآخر على حجم الميزانية العامة لكونه انفاقاً غير إنتاجي في معظمه، ومن ثم فأن الاستمرار في التوسع في انفاق كهذا قد يعرقل عملية التنمية الاقتصادية في المستقبل، لاسيما أن ترهل قطاع خدمات الأمن من حيث العدد والعدة في وقت ما قد يشكل انفاقاً غير ذي جدوى اقتصادية، أي انفاقاً غير مبرر يصعب التعامل معه من جهة، ولا يمكن التخلي عنه من جهة أخرى.

فرضية البحث:

استند البحث الى فرضية مفادها أن توفير خدمات الأمن في السعودية لا يقتصر على الآثار الاقتصادية الايجابية فحسب، بل أن هناك آثاراً اقتصادية سلبية تصاحبه أيضاً، وهو أمر يجعل التوسع فيه مرهقاً لعملية انجاح التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:

تكمن في أن توفير خدمات الأمن من الخدمات الاستراتيجية التي تجب مراعاتها لتحقيق الأمن الخارجي والأمن الداخلي المتمثل بحماية حجاج بيت الله الحرام.

مشكلة البحث:

تندرج مشكلة البحث تحت اطار أن توفير خدمات الأمن والحفاظ عليه يتطلب التوسع في الانفاق العسكري مما قد يشكل عائقاً اقتصادياً يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية .

المحور الأول

الإطار النظري للأمن القومي

١- مفهوم الأمن وأنواعه

لقد تعددت مفاهيم الأمن تبعاً لتطور المجتمعات الإنسانية المتحضرة ، إذ يُعد مفهوم الأمن مرادفاً للأمن القومي، فقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن القومي بأنه " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية "، وعرفه هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق بأنه " أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء " أما روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي السابق فقد عرفه على انه " التطور والتنمية سواءً الاقتصادية منها أم الاجتماعية أم السياسية في ظل حماية مضمونة "[١]، وعرف اللواء عدلي سعيد الأمن القومي بأنه " تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أقصى طاقاتها للنهوض والتقدم "، ونتيجة للتطورات السياسية والأحداث العالمية ولاسيما أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تحول مفهوم الأمن القومي الأمريكي من الأمن القومي إلى سياسة الأمن القومي، ووفقاً للتعريف الذي وصفه فرانك تاجر وفرانك سيمور بأنها " ذلك الجزء من السياسة الحكومية التي تهدف إلى ايجاد الظروف السياسية القومية والدولية الملائمة لحماية القيم والمصالح القومية الحيوية وتعزيزها في مواجهة الخصوم الحاليين والمحتملين "[٢]، وبذلك صاغ الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن مبدأ جديداً يتمثل في الضربة الوقائية التي أكدت الحق السيادي للولايات المتحدة في مهاجمة

الأعداء المحتملين قبل أن يقوموا بإيذاء الولايات المتحدة الأمريكية، فيما اشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الى وجوب أن يتحول مفهوم الأمن من التركيز على الحماية العسكرية لحدود الدولة والى الحد من عدم الأمان في الحياة اليومية للناس أو تعزيز الأمن البشري[٣]، وبذلك أشار ضمناً الى مكافحة خطر الإرهاب بأنواعه كلها الذي يشجع على القيام بعمليات وردود أفعال عسكرية التي من المحتمل أن لا تحقق الأمن والاستقرار الاجتماعيين.

ويمكن تقسيم الأمن على مستويات عدة وهي كالآتي[٤]:

- أمن الفرد ضد أي أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.
- أمن الوطن ضد أي أخطار خارجية أو داخلية وهو ما يُعبَّر عنه بالأمن الوطني.
- الأمن القُطري وهو يعني اتفاق دول عدة في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخلياً وخارجياً وهو ما يعبر عنه بالأمن القومي.
- الأمن الدولي وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواءً الجمعية العامة للأمم المتحدة أم مجلس الأمن ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم العالميين.

فضلاً عن أن هناك أنواعاً عدة للأمن ومن أهمها[٥]:

- الأمن الاقتصادي الذي يتهدده الفقر ويرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.
- الأمن الغذائي الذي يتهدده الجوع والمجاعة.
- الأمن الصحي الذي تتهدده إشكال الأذى والأمراض.
- الأمن البيئي الذي يتهدده التلوث والتدهور البيئي واستنضاب الموارد ويوفِّر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث.
- الأمن الشخصي الذي تتهدده الجريمة والعنف.

- الأمن السياسي الذي يتهدده النزاع الاجتماعي أو الاثني أو الطائفي، ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.
- الأمن الاجتماعي الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.
- الأمن الفكري الذي يؤمّن الايدولوجيا ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم والملكية الفكرية.

٢- حجم الأمن عالمياً

لقد عرف روبرت ماكنمارا وزير دفاع الولايات المتحدة حينذاك الأمن بقوله " الأمن عبارة عن التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن "[٦]، وإن الدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن أن تبقى آمنة، اذ أشار بعض الباحثين الى أن تجربة الحرب الأمريكية الفيتنامية كان لها الدور الكبير في صياغة مثل هذا التعريف، ومن ثم أصبح الأمن هو الوعاء لتحقيق التنمية في الدول جميعاً سواءً أكانت متقدمة أم نامية، لذا عُد الانفاق العسكري أحد أهم متطلبات التنمية في عصرنا الحاضر نظراً للتهديدات الكبيرة التي تمارسها بعض الدول الخارجة عن القانون مثل إسرائيل التي طالما لوحت باستخدام القوة ضد بعض الدول مثل لبنان وسوريا وإيران والعراق في وقت سابق، مما حدا بالدول العربية الأخرى بأخذ الحيطة والحذر من تلك التهديدات الإسرائيلية المتكررة والسعي لتامين أمنها القومي.

أما على مستوى العالم فقد بلغ الانفاق العسكري لـ ١٠٤ دولة توفرت عنها البيانات حوالي ١٤٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ وبنسبة ٢.٦ % من الناتج المحلي الاجمالي[٧]، بعد أن كان حوالي ١٢٥٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦ وبنسبة ٢.٥ % من الناتج المحلي العالمي، اذ يتأثر الإنفاق العسكري العالمي على الدوام بمستوى الانفاق العسكري الأمريكي الذي بلغ ٥٧٧ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ويمثل ما نسبته ٤٦ % من الانفاق العسكري العالمي، تأتي بعدها بريطانيا وفرنسا والصين واليابان، وعلى

الرغم من تخلي الولايات المتحدة عن خططها لنشر الدرع الصاروخي التي جاءت مصاحبة لحلول الذكرى الأولى للأزمة المالية التي تفجرت في خريف ٢٠٠٨، إلا أن نفقاتها العسكرية قد ارتفعت إلى ٦٠٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨ أي ما يقارب من ٥٠ % من اجمالي النفقات العسكرية العالمية[٨]، نتيجة ما أسموه بالحرب الطويلة كاستراتيجية للدفاع الوطني الأمريكي وأعلن من خلالها بـ " أننا في حالة حرب " وأننا ننوي تأمين " دخول إلى مناطق أساسية وخطوط الاتصالات والى سواد الناس في العالم " عن طريق إلحاق الهزيمة بـ " الخصوم في زمان ومكان وأسلوب من اختيارنا نحن ..." ونتج عن هذه السياسة إقامة ألف قاعدة عسكرية أمريكية في مختلف أنحاء العالم[٩]، توزعت على ١٣٤ دولة وتبلغ مساحتها نحو ٢٢.٢٧٣٥ هكتار، ولذلك وصف بعض الباحثين البنتاغون بأنه أكبر مالك للأراضي على وجه الأرض، ومن أهم القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط هي ١٤ قاعدة عسكرية حول الخليج العربي و٢٠ قاعدة في العراق[١٠].

ومن هنا فقد تمكنت الولايات المتحدة من ايجاد ترسانة عسكرية ضخمة كماً ونوعاً، بدءاً بالأسلحة التقليدية وانتهاء بالأسلحة النووية ووصولاً إلى الأنظمة الدفاعية المتطورة التي ليس بإمكان دول كالصين واليابان وأوروبا وروسيا امتلاكها، فهي الأولى من حيث عدد الرؤوس النووية التي تقدر بـ ١٥ ألف رأس نووي، والغواصات النووية بحوالي ٧٠٠ غواصة، وعدد القاذفات الاستراتيجية البعيدة المدى الذي يزيد على ٥٠٠ قاذفة، فضلاً عن أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر لها دون غيرها من دول العالم حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج[١١].

٣- أنشطة الأمن ومهامه

لقد تنوعت أنشطة الأمن بتنوع النظم القانونية والمهام الدستورية التي تسعى الدول إلى تحقيقها بهدف الحفاظ على أمن أراضيها وشعوبها في آن واحد، ويمكن تمييز الأنشطة الأمنية عن الأنشطة المدنية من خلال الانفاق العسكري الجاري والاستثماري

على أنشطة القوات المسلحة بما فيها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ووزارة الدفاع والهيئات الحكومية الأخرى المشتركة في مشاريع الانفاق الحكومي، ووزارة الداخلية وما يرتبط بها من هيئات ومديريات، فضلاً عن القطاعات شبة العسكرية من الأمن والمخابرات والاستخبارات وغيرها.

ويأتي الانفاق على هذه الأنشطة تحت بند الانفاق العسكري الذي يشمل رواتب العاملين وأجورهم في القوات المسلحة سواءً أكانوا عسكريين (الجيش والشرطة) أم مدنيين (الأمن والمخابرات والاستخبارات والتجسس)، والمشتريات من الأسلحة والذخيرة، وبناء المجمعات والوحدات العسكري والمعسكرات، والعمليات العسكرية وصيانتها بما فيها المناورات العسكرية والتدريبات والدورات، وعمليات البحث والتطوير، فضلاً عن المساعدات العسكرية التي قد يدفعها البلد المانح لدول أخرى، ويرصد الانفاق العسكري لمعظم الدول في ميزان المدفوعات تحت بند الخطأ والسهو وذلك لتجنب إعلان القيم الحقيقية للإنفاق العسكري في الدول وعدم بيانها حفاظاً على أمنها الوطني. ومن أهم المهام التي تتولاها الأنشطة الأمنية هو توفير الأمن الداخلي والخارجي.

٤- أسباب تحقيق الأمن وغاياته

لقد اختلفت الأسباب التي تدعو إلى الاهتمام بالأمن من دولة إلى أخرى، فالدول المتقدمة تسعى إلى تحقيق أمنها القومي أولاً، وتأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية ثانياً، على العكس من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق أمنها الداخلي أولاً من خلال الحد من النزاعات والصراعات المسلحة التي تظهر بين الحين والآخر، وتحقيق أمنها الخارجي من خلال حماية حدودها الدولية من التدخلات الخارجية، وقد ذكر ريتشارد نيكسون الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية في مؤلفه " ١٩٩٩– نصر بلا حرب " أن القرن العشرين هو أكثر القرون دمويةً في تاريخ الجنس البشري، فقد قُتل فيه حوالي ١٢٠ مليون إنسان خلال ١٣٠ حرباً، على الرغم مما تحقق من تقدم تكنولوجي في المئة عام السابقة الذي لم يكن له مثيل من قبل، أما القرن الحادي

والعشرون فقد وصفه بأنه قرن " السلام " اذ كتب أن أعظم درس يمكن تعلمه من الثورة التكنولوجية درس بسيط وهو أن الإنسان وحده الذي يستطيع حل المشاكل التي يفعلها هو نفسه، فالتكنولوجيا تستطيع حل المشاكل المادية فقط وليس المشاكل السياسية(١٢)، ومن بين أهم الغايات التي يسعى إليها الأمن هو الأمن الاقتصادي من خلال(١٣):

- تحسين مستويات المعيشة وزيادتها والارتقاء بنوعية حياة الناس.
- توفير فرص العمل وضمان المساواة في الوصول إلى الوظائف والدخول.
- إيجاد نظم وشبكات فعالة للضمان الاقتصادي والتكافل الاجتماعي.
- تنمية مهارات قوة العمل بالتدريب والتأهيل المستمرين حتى تستطيع هذه القوة مواكبة أي تطور في اقتصاد الدولة، ولعلنا رأينا تزايد البطالة في بعض اقتصادات دول العالم الثالث حينما تحولت إلى اقتصادات السوق، اذ إن تدني مهارات العمال المسرحين من القطاع العام لم تسعفهم في دخول سوق العمل مرة أخرى، وتحقيق هذه العناصر الأساسية يستدعي تضافر جهود كل من الحكومة والقطاع الخاص.

٥- مشاكل حفظ الأمن

تعاني معظم دول العالم من تضخم في الأجهزة الأمنية بهدف حماية أمنها القومي، وعلى الرغم من الايجابيات التي قد يحققها تعدد الأجهزة الأمنية من عمليات التحري والاستقصاء عن عمليات الجرائم والاغتصاب والسرقة والاختطاف، فضلاً عن الإرهاب الذي انتشر خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن هذا التعدد في الأجهزة الأمنية على المدى الطويل أفرز آثاراً سلبية كثيرة أهمها ارتفاع نسبة الانفاق العسكري في الناتج المحلي الإجمالي الذي أدى بالنتيجة إلى ارتفاع حصة الفرد من الانفاق العسكري لاسيما في دول ذوات الأعداد القليلة من السكان والغنية بالموارد فقد يصل إلى ١٥٠٠ دولار/ فرد، مما يؤدي بالنتيجة إلى هدر الموارد الاقتصادية التي هي في

أمس الحاجة إليها، فضلاً عن أن تعدد الأجهزة الأمنية في كثير من الأحيان يؤدي إلى ترهل الأجهزة الأمنية بالشكل الذي يؤثر سلباً على مقدرتها وطاقتها من الناحية اللوجستية، فمثلاً شهد التاريخ الأمريكي المعاصر خلافات متكررة بين وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA ومكتب التحقيقات الفيدرالي FBI، فمنذ عام ١٩٤٨ كان هناك ما لا يقل عن ١٢ مبادرة رئاسية لحل الخلافات التي نشبت بين الجهازين، وباء معظمها بالفشل لرغبتها في الربط ما بين عمل الجهازين، فالاستخبارات تسعى إلى العمل من اجل حماية الموارد ومنع الجرائم قبل حدوثها، لكن مكتب التحقيقات يستخدم الموارد للقبض على المجرمين الذين قاموا بالفعل بجرائم وتقديمهم لمحاكمة علنية[١٤].

٦- آثار فقدان الأمن

من بين أهم الآثار السلبية الناتجة من عمليات خرق الأمن في العالم من خلال الحروب والنزاعات المسلحة المنتشرة في أرجاء العالم القتل الوحشي للإنسان الذي كرمه الله "عزه وجل" على باقي الكائنات الحية، وعلى الرغم من أن النفقات الإجمالية لإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منذ إنشائها في عام ١٩٤٨ حتى ٢٠٠٩/٦/٣٠ بلغت حوالي ٦١ مليار دولار، لكن ضحايا هذه العمليات حوالي ٢٥٩٩ فرداً[١٥]، ويطلق اصطلاح عمليات حفظ السلام على تلك الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لتهدئة الصراعات المسلحة والنزاعات السياسة الحادة، وتتخذ هذه الإجراءات صوراً مألوفة، أهمها قوات حفظ السلام والمراقبون الدوليون العسكريون، ومهمات المساعي الحميدة، فضلاً عن ممثلي الأمين العام في كل نزاع على حدة، إذ أشرفت إدارة حفظ السلام على ٢٠ عملية في مناطق مختلفة من العالم عام ٢٠٠٩ نذكر منها الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون والسودان وساحل العاج واريتريا وتشاد التي استخدم فيها أكثر من ١١٥ ألف فردٍ[١٦]، ومن الآثار السلبية الأخرى من فقدان الأمن خسائر البنية التحتية، وخسائر رأس المال البشري (من خلال هجرة العقول)، وزيادة مستوى الفقر (من خلال انخفاض مستوى الدخل الفردي إلى الناتج المحلي الإجمالي)،

وتتكبد الدول– أيضاً – زيادة الفقراء الذين ينال منهم النزاع المسلح أو الصراعات أو الحروب، ولا تقتصر الآثار السلبية على مناطق النزاع بل تتعداها إلى المناطق المجاورة عن طريق ارتفاع تكاليف حماية الحدود ومشكلة اللاجئين، فضلاً عن الآثار البيئية التي تتكبدها الدول المجاورة من أثر النزاع، ويمكن إيجاز آثار فقدان الأمن في محورين هما:

- أثره على التعليم من خلال:

١. انخفاض الانفاق على التعليم (التربية والتعليم والتعلم " الانفاق على البحث والتطوير") بما يؤدي إلى انخفاض مستوى التعليم.
٢. زيادة نسب التهرب وانخفاض نسب التسجيل.
٣. تدمير البنية التحتية للتعليم (رياض الأطفال والمدارس والمعاهد والجامعات).
٤. هجرة العقول كالعلماء والأطباء والمهندسين والمدرسين والأساتذة وغيرهم.
٥. إجلاء المنظمات العالمية التابعة لمنظمة التربية والتعليم من مناطق النزاع.

- أثره على الصحة من خلال:

١. انخفاض الانفاق على الصحة (التربية والتعليم والتعلم " الأنفاق على البحث والتطوير") بما يؤدي إلى انخفاض عدد المشتغلين بالمهن الطبية.
٢. انخفاض نسب المراجعين للمؤسسة الطبية بما يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي.
٣. تدمير البنية التحتية للصحة (العيادات والمراكز الطبية والمشافي)
٤. هجرة العقول كالأطباء وغيرهم ممن يعملون بالمهن الطبية.
٥. إجلاء المنظمات العالمية التابعة لمنظمة اليونيسيف من مناطق النزاع.

المحور الثاني

واقع الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية

١- أهمية الأمن الوطني

يقع على قطاع الأمن في السعودية مسؤولية كبيرة نظراً لعدد سكانها البالغ ٢٨.٤ مليون نسمة عام ٢٠١١[١٧] فضلاً عن عدة ملايين أخرى وافدة سنوية لإحياء شعائر الحج والعمرة في كل عام، وما يصاحبها من تقديم خدمات أمن اضافية لحماية حجاج بيت الله الحرام، وهو أمر يستدعي المزيد من الاهتمام في تقديم أفضل الخدمات ولاسيما الخدمات الأمنية، ولعل من أوجه الاهتمام في خدمات الأمن حجم الانفاق العسكري الذي يأخذ في طياته ثلاثة محاور أساسية هي: حجم الانفاق على الرواتب والأجور الخاصة لقوات الأمن وما يصاحبها من عمليات لوجستية كالبحث والتطوير والدورات وغيرها، وحجم الانفاق على شراء الأسلحة والأعتدة، فضلاً عن عمليات التصنيع العسكري، بيد أن المحور الأول يسهم بشكل كبير في تقليل حجم البطالة، فضلاً عن تنشيط الطلب الفاعل من خلال خلق قوة شرائية لمنتسبي الدوائر الأمنية، إلا أن المحور الثاني يلقي عبئاً على ميزان المدفوعات لما يمثله من تسرب النقد الأجنبي خارج الدورة الاقتصادية، أما المحور الأخير فله أهمية خاصة من خلال [١٨]:

- تعزيز الاستقلال السياسي من خلال الحد من التبعية العسكرية عن طريق الاكتفاء الذاتي لاسيما في حالة تصنيع الأسلحة والعتاد التقليديين.
- تدعيم المركز الإقليمي والقدرة على اظهار القوة والهيبة السياسية.
- التغلب على سيطرة الدول المصدرة للأسلحة ومنع تدخلها.
- تجنب التعرض لعمليات فرض الحظر على الأسلحة.
- ضمان سرية الاحتياجات والمشروعات الدفاعية المحلية وأمنها.
- تطوير التصنيع المحلي بما يؤدي لإحلال الواردات، ومن ثم توفير النقد الأجنبي.

٢- حجم قوى الأمن الوطني

مما لا ريب فيه أن تحقيق الأمن الوطني لكل دولة يتطلب أموالاً وجهوداً كبيرة يجب الإيفاء بها قبل أن تتجه الى تحقيق الأمن بشكل كامل على الحدود الإقليمية له، وهو أمر يستدعي تكريس أوقات كثيرة لدراسة الواقع الأمني وتحليله لأنه الوعاء الذي يحوي ويحمي مرتكزات اقامة الدولة كلها بمفهومها السياسي.

ومن هنا فقد أملت الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الدينية على المملكة أن تهتم بقطاع الأمن والدفاع، وتوليه أهمية خاصة من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، بحيث تجاوزت أهميته قطاع النفط والغاز في بعض الأحيان لاسيما بعد عام ١٩٩٠، نتيجة المآزق الذي واجهته الحكومة السعودية ولاسيما في تعاملها مع الإرهاب الدولي، ورعاية الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وتأدية الدور القيادي في اطار العالم العربي، ومواجهة الضغوط للانسجام مع مواثيق حقوق الإنسان واحترام الحريات والديمقراطية[١٩]، ومن هنا فقد ارتفع عدد قوى الأمن الوطني السعودي من ٢٠٣.٧ ألف عسكري عام ٢٠٠٦ موزعين بين أصناف عدة، فضلاً عن ١٥.٥ ألف من القوات شبه العسكرية[٢٠]الى ٢٢١.٥ الف عسكري عام ٢٠٠٩، فمن ملاحظة بيانات الجدول (١) يتبين أن قوات الجيش وقوات الحرس الوطني تسهم بنسبة ٣٦.٨ % عام ٢٠٠٦ لكل منهما، وبذلك احتلتا أكبر نسبة في اجمالي قوى الأمن الوطني، وقد أسهمت الصنوف الأخرى بالنسبة المتبقية، ولعل أول المهام التي تقع على عاتق قوات الأمن الداخلي الحفاظ على أمن المواطنين والمقيمين في السعودية من العمليات الانتحارية التي تتبناها الجماعات المسلحة المسماة بمنظمة كتائب الحرمين التي أنشئت عام ٢٠٠٣ ومن أهم أهدافها مواجهة النظام الملكي وتطبيق الشريعة ومناهضة الغرب[٢١] ومما زاد الطين بلة رجوع عدد كبير من المسلحين الذي انضموا إلى تنظيم القاعدة الارهابي في أفغانستان الى البلاد بعد أن خاب أملهم بالتجربة الأفغانية مع ما يحملون من سخط على النظام السعودي وما يمتلكون من

خبرة وتدريب كل ذلك يجعلهم قاعدة للتهديد الإرهابي الذي واجهته السعودية بعد عام ٢٠٠١[٢٢]، اذ يبدو أن النزاعات بين الدول بشكل عام قد انخفضت منذ بداية التسعينات، إلا أن عدد النزاعات داخل الدول ارتفع منذ منتصف القرن العشرين، ولذلك رفعت السعودية من قدراتها الامنية الى ٢٢١.٥ الف عسكري عام ٢٠٠٩ موزعين ما بين الصنوف المختلفة، بيد ان اهم ما يلاحظ عليها ان القوى البحرية قد ارتفعت نسبة مساهمتها بشكل كبير، اذ ارتفعت من ٢.١ % عام ٢٠٠٦ الى ٧ % عام ٢٠٠٩، تلتها القوة الجوية من ٧.٦ % الى ٩.٩ % للعامين على التوالي، وهو امر يدل على ان هناك توجه حكومي بدعم القوتين بالأعداد وبالأسلحة المتطورة ادراكاً منها للخطر الذي تشكله بعض الدول على امنها والتهديدات التي تطلقها الدول بشكل صريح ضدها[٢٣]، فضلاً عن اهمية كلا القوتين لحماية حدودها البرية والبحرية على حدٍ سواء.

واليوم لم تُعد غالبية الأخطار الأمنية تأتي من حكومات دول أخرى بل من موجات التمرد والإرهاب والنزاعات المدنية المحلية والدولية الأخرى[٢٤]، وقد تمثل تهديد الأمن الخارجي للسعودية بالنظام العراقي المباد لاسيما بعد احتلاله لدولة الكويت عام ١٩٩٠، وهو أمر استدعى رن جرس الإنذار المبكر لدى الحكومة السعودية فاقتضى الاهتمام بأمنها الخارجي على الرغم من المعاهدات التي أبرمتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من قبل بتأمين أمنها الوطني من جهة، وتأمين إمدادات الطاقة من جهة أخرى.

الجدول (١)

توزيع قوى الأمن الوطني (بالآلاف) في السعودية حسب الصنوف

لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩

الصنف أو القوة	٢٠٠٦		٢٠٠٩	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
قوات الجيش	٧٥.٠	٣٦.٨	٧٥.٠	٣٣.٨
القوة البحرية	٤.٢	٢.١	١٥.٥	٧.٠
القوة الجوية	١٥.٥	٧.٦	٢٢.٠	٩.٩
القوة المشتركة	١٨.٠	٨.٨	...	...
قوة الدفاع	١٦.٠	٧.٨	...	...
قوة امن المناطق الصناعية	...	...	٩.٠	٤.١
الحرس الوطني	٧٥.٠	٣٦.٨	١٠٠.٠	٤٥.١
المجموع	٢٠٣.٧	% ١٠٠	٢٢١.٥	% ١٠٠

المصدر:

- المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، التوازن العسكري ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٦، ص ٣٦٩.
- محمد نجاح محمد الجزائري، الامكانات العسكرية الايرانية وأثرها على التوازن الاستراتيجي الاقليمي بعد ٢٠٠٣، الطبعة الاولى، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٠٩.

٣- حجم الأنفاق العسكري

أن حجم الانفاق العسكري يعكس حالة النزاع وعدم الأمن اللذين تشهدهما منطقة الشرق الأوسط من نزاعات وحروب وحالات من الربيع العربي الذي بمقتضاه أن تمول فيه آلة الحرب والدفاع عن الأنظمة الحاكمة، لاسيما ان معظم الأنظمة العربية ترى في حكمها أنه حكم ديمقراطي وأن الشعب هو مصدر السلطات، لذا يجب الدفاع عنه حتى ولو استلزم ذلك استخدام آلة الحرب المدمرة كما في ليبيا واليمن والبحرين وغيرها.

ولذا قد اتجهت السعودية نحو تأمين حدودها الإقليمية والحفاظ على أمنها الداخلي من خلال تعزيز قواتها بالأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة، وهو ما نلاحظه من بيانات الجدول (٢) الذي يبين أن حجم انفاقها العسكري ارتفع من ١٧٨٧٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٨٣ مليون دولار عام ١٩٨٥ محققاً معدل نمو مركب بلغ ٢.٣ %، وذلك نتيجة لقلق الحكومة السعودية من مغبة اتساع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وامتدادها الى اراضيها، بيد أنه انخفض الى أدنى مستوياته حتى بلغ ١٢٩٧٤ مليون عام ١٩٩٥ محققاً معدل نمو مركب سالب بلغ ٨.٢ %، فيما ارتفع الى ٢٠١١٢ مليون دولار عام ٢٠٠٠ محققاً معدل نمو مركب بلغ ٩.٢ %، ثم ارتفع بعد ذلك الى ٢٥٣٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٥ محققاً معدل نمو مركب بلغ ٤.٧ %، وبذلك احتلت السعودية المرتبة التاسعة على الصعيد العالمي عام ٢٠٠٥ من حيث الانفاق العسكري متقدمةً على أسبانيا وأستراليا والهند وكوريا الجنوبية وكندا[٢٥]، ويأتي الانفتاح السعودي على زيادة ترسانتها العسكرية من الأسلحة التقليدية وغيرها نتيجة إيراداتها الكبيرة من صادرات النفط الخام، والحيلولة دون تفاقم الحركات المتطرفة الإرهابية على أراضيها التي أصبحت بحد ذاتها هدفاً أساسياً للعمليات الإرهابية التي بلغت أقصى درجاتها خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤[٢٦]، وتحقيقاً للأمن الجماعي/ القومي لدول مجلس التعاون الخليجي وحمايتها

مـــن كل ما يمس كيانها وأمنها الداخلي والخارجي[٢٧]، فضلاً عن فتور العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ واتهامها للجماعات المسلحة الإرهابية التي يترأسها ابن لادن ومعاونيه، مما دفعها لمحاولة بناء قدرات عسكرية مستقلة معتمدةً على ترسانتها الحربية التي ضاعفتها من خلال زيادة انفاقها العسكري الى ٤١٣٣٣ مليون دولار عام ٢٠٠٩ محتلةً المرتبة الثامنة عالمياً بحصة بلغت ٢.٧ % من اجمالي الانفاق العسكري العالمي[٢٨]، ثم ارتفعت الى ٤٦٠٤٨ مليون دول عام ٢٠١٠ محققاً معدل نمو بلغ ١٢.٧ % ومحتلةً للمرتبة السابعة عالمياً، ثم ارتفع انفاقها العسكري الى ٤٨٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠١١ محتلةً المرتبة الثامنة عالمياً، ويرجع سبب ذلك ليس لانخفاض قيمة انفاقها العسكري، وإنما لارتفاع النفقات العسكرية للهند الى ٤٨٩٠٠ مليون دولار عام ٢٠١١ محتلةً المرتبة السابعة عالمياً[٢٩].

الجدول (٢)

تطور حجم الانفاق العسكري (مليون دولار) ومعدل نموه في السعودية لسنوات مختارة

السنوات	الأنفاق العسكري	معدل النمو * (%)
١٩٨٠	١٧٨٧٥	...
١٩٨٥	٢٠٠٨٣	٢.٣
١٩٩٠	١٩٩٢٦	٠.١ –
١٩٩٥	١٢٩٧٤	٨.٢ –
٢٠٠٠	٢٠١١٢	٩.٢
٢٠٠٥	٢٥٣٧٢	٤.٧

٢٠٠٦	٢٩٦٠٠	١٦.٧
٢٠٠٩	٤١٣٣٣	١١.٨
٢٠١٠	٤٦٠٤٨	١٢.٧
٢٠١١	٤٨٥٣٣	٥.٤

المصدر:

- عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٧)، الطبعة الأولى، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات (٥٩)، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣، ص.ص ١٢١- ١٤١.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣، ص ١٧٥.
- سام بيرلو – فريمان، وآخرون، التطورات العالمية في الاتفاق العسكري، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠١٢، الطبعة الاولى، مجموعة مؤلفين، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، تشرين الأول ٢٠١٢، ص ٢٦٦.

* النمو السنوي بالنسبة للسنوات المتتالية، والنمو المركب بالنسبة للسنوات غير المتتالية.

المحور الثالث

الآثار الاقتصادية للأمن الوطني في المملكة العربية السعودية

يمكن حصر الآثار الاقتصادية للأمن الوطني من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية وتحليلها ومن أهمها:

١- العبء الاقتصادي

يعرف العبء الاقتصادي على أنه جميع النفقات العسكرية التي تتحملها الميزانية العامة في الدولة خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة، ويمكن قياس مؤشر العبء الاقتصادي من خلال تجزئته إلى مؤشرات اقتصادية عدة وهي:

أ- عبء الدفاع

يعرف عبء الدفاع على أنه حاصل قسمة الانفاق العسكري الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فمن ملاحظة بيانات الجدول (٣) يتبين أن عبء الدفاع في السعودية قد انخفض من ١٦.٦ % عام ١٩٨٠ إلى ٨.٣ % عام ٢٠٠٦، ثم ارتفع الى ١٠.١ % عام ٢٠١٠، ثم انخفض الى ٨.٧ % عام ٢٠١١، وهو أمر يدل على أن مؤشر عبء الدفاع في الدول النفطية ومن بينها السعودية هو مؤشر غير حقيقي لا يعكس النسبة الحقيقية للإنفاق العسكري نتيجة تأثر الناتج المحلي الإجمالي بالعوائد النفطية، ومن هنا جرت الاستعانة بمؤشر نسبة الانفاق العسكري إلى الانفاق العام الذي يظهر المساهمة الكبيرة للإنفاق العسكري التي ارتفعت من ٢٦.٧ % عام ١٩٨٠ الى ٢٧.٦ % عام ٢٠٠٦ ثم انخفضت الى ٢٦.٣ % عام ٢٠١١.

ب- نسبة القوة

وهي نسبة عدد القوات المسلحة إلى عدد السكان، وهي تمثل نسبة عسكرة المجتمع فكلما ارتفعت النسبة لكل ١٠٠٠ نسمة ارتفعت نسبة القوات المسلحة وارتفعت معها نسبة عسكرة المجتمع، فمن ملاحظة بيانات الجدول (٣) يتبين أن نسبة القوة في السعودية قد ارتفعت من حوالي ٦ جندي/ ألف من السكان عام ١٩٨٥ إلى ٨.٣ جندي/ ألف من السكان عام ٢٠٠٩، وهو أمر يعكس الأهمية اللوجستية للقوات العسكرية المنتشرة على الأرض في تحقيق الأمن الداخلي والخارجي على حد سواء.

الجدول (٣)

تطور نسب مساهمة الانفاق العسكري في الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام ونسبة القوة في السعودية لسنوات مختارة

السنوات	نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبته من الانفاق العام (%)	نسبة القوة (جندي/ألف من السكان)
١٩٨٠	١٦.٦	٢٦.٧	...
١٩٨٥	٢٢.٠	٢٧.٠	٥.٩
١٩٩٠	١٩.٠	٣٨.٥	...
١٩٩٥	٩.٣	٢٧.٩	...
٢٠٠٠	١٠.٧	٣٢.٠	...
٢٠٠٥	٨.٢	٢٧.٤	...
٢٠٠٦	٨.٣	٢٧.٦	٨.٦
٢٠٠٩	٩.٦	٢٦.٠	٨.٣
٢٠١٠	١٠.١	٢٦.٤	...
٢٠١١	٨.٧	٢٦.٣	...

المصدر:

- عباس على محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٧)، الطبعة الأولى، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات (٥٩)، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣، ص ١٥٦- ١٦١.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرر الاقتصادي العربي الموحد، دار الفجر، أبو ظبي، أعداد مختلفة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣ مشاركة الناس، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣، ص ١٧٦.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣، ص ١٧٥.
- سام بيرلو – فريمان، كارينا سولميرانو، التطورات العالمية في الانفاق العسكري، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠١٢، الطبعة الأولى، مجموعة مؤلفين، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، تشرين الأول ٢٠١٢، ص ٢١١.

ت- نسبة الواردات العسكرية إلى الانفاق العسكري

لقد استعين بمؤشر نسبة الواردات العسكرية إلى الانفاق العسكري بدلاً من مؤشر نسبة الواردات العسكرية إلى الواردات السلعية الإجمالية التي شاع استخدامها لتحليل حالة من العبء الاقتصادي، نتيجة لانتفاء الحاجة إلى هذا المؤشر بسبب عدم خوض السعودية أي حرب منذ تأسيسها ولحد الآن، فضلاً عن ارتفاع الواردات السلعية الاجمالية بشكل عام نتيجة زيادة الرفاه الاقتصادي للفرد، فمن خلال ملاحظة بيانات الجدول (٤) يتبين ان نسبته ارتفعت من ٧.١ % خلال المدة (١٩٧٦-١٩٨٠) إلى ١٤.٣ % خلال المدة (١٩٨٦-١٩٩٠)، نتيجة لعدم وجود استراتيجية في مجال التصنيع العسكري بالرغم من أنها الشريك الثاني بعد مصر لتأسيس الهيأة العربية للتصنيع عام ١٩٧٥ وقد انسحبت منها بعد أربع سنوات أي عام ١٩٧٩[٣٠]، واعتمادها على الإستراتيجية التي وضعتها مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٥ من خلال اعتماد برنامج درع السلام الذي بلغت قيمته ٣.٥ مليار دولار الذي يستهدف تزويدها بنظام كامل للدفاع الجوي بشرط اعادة استثمار (٣٠-٣٥) % من قيمة عتاد الصفقة البالغ ١.٥ مليار دولار في مشروعات صناعية داخل السعودية[٣١]، في حين انخفضت نسبة الواردات العسكرية إلى الانفاق العسكري إلى ١.٤ % خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، وقد يرجع سبب ذلك إلى أحد الأسباب الآتية أو كلها:

١. وصول الآلات والمعدات والأجهزة العسكرية في السعودية إلى مرحلة الاكتفاء لقواتها المسلحة.
٢. اعتمادها على زيادة أعداد القوات المسلحة لحماية أمنها، نتيجة تغير استراتيجيتها العسكرية المعتمدة على حجم القوة على الأرض وليس حجم القوة في المخازن.

٣. ارتفاع مؤشر نسبة القوة من حوالي ٦ جندي/ ألف من السكان عام ١٩٨٥ إلى ٨.٣ جندي/ ألف من السكان عام ٢٠٠٩.

الجدول (٤)

تطور نسبة الواردات العسكرية إلى الانفاق العسكري في السعودية لسنوات مختارة

السنوات	الواردات العسكرية (مليون دولار)	الانفاق العسكري (مليون دولار)	نسبة الواردات إلى الانفاق (%)
١٩٧٦-١٩٨٠	٤٢٠٨	٥٨٨١١	٧.١
١٩٨١-١٩٨٥	٧١٤٧	١١٧١٧٥	٦.١
١٩٨٦-١٩٩٠	١٠٨٣٨	٧٥٦٦٠	١٤.٣
٢٠٠٠-٢٠٠٦	٢٢٥٠	١٥٤٧٤٦	١.٤

المصدر:

- د. يزيد صايغ، الصناعة العسكرية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٣٩.
- عباس على محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٧)، الطبعة الأولى، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات (٥٩)، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣، ص. ص ١٤١- ١٧٢.

٢- العبء الاجتماعي

يعرف العبء الاجتماعي على أنه جميع النفقات العسكرية التي يتحملها المجتمع خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة، ويمكن قياس مؤشر العبء الاجتماعي من خلال تجزئته إلى مؤشرات اقتصادية عدة هي:

أ- مؤشر نسبة الأنفاق الصحي

يُعد مؤشر نسبة الانفاق الصحي من المؤشرات الاجتماعية المهمة التي تعكس نسبة الانفاق الصحي في الميزانية العامة للدولة سواءً أكان إلى الناتج المحلي الإجمالي أم إلى الانفاق العام لعموم المجتمع، فمن ملاحظة بيانات الجدول (٥) يتبين أن نسبة الانفاق الصحي في كلا المؤشرين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام قد ارتفعتا من ٢.٢ % و ٢.٨ % خلال المدة (١٩٧٠-١٩٨٠) إلى ٣ % و ٦.٩ % خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩٠) على التوالي، بيد أن العلاقة بين المؤشرين قد انفصمت خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١١)، وذلك عندما انخفضت نسبة الانفاق الصحي في الناتج المحلي الاجمالي الى ٢.٩ %، وذلك نتيجة ارتفاع المنسوب اليه وهو الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير، فيما ارتفعت نسبة الانفاق الصحي في الانفاق العام الى ٩.١ %، وهو أمر يعكس اهتمام الحكومة السعودية بتأمين الواقع الصحي الذي يصاحب نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول (٥)

تطور نسبة الانفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام في السعودية

السنوات	متوسط الانفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	متوسط الانفاق الصحي كنسبة من الانفاق العام (%)
١٩٧٠-١٩٨٠	٢.٢	٢.٨
١٩٨٠-١٩٩٠	٣.٠	٦.٩
٢٠٠٠-٢٠١١	٢.٩	٩.١

المصدر:

- عباس على محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٧)، الطبعة الأولى، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات (٥٩)، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣، ص ١٨٨.

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠، دار الفجر، أبو ظبي، ٢٠١١، ص ٣١٧.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢، دار الفجر، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص ٣٣٨.
- الأسكوا، القطاع الأمني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحول السياسي: الموروثات والمهام والتصورات، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣، ص ١٨.

ب- مؤشر نسبة الانفاق التعليمي

يُعد مؤشر نسبة الانفاق التعليمي من المؤشرات الاجتماعية المهمة أيضاً التي تعكس نسبة الانفاق التعليمي في الميزانية العامة للدولة سواءً أكان إلى الناتج المحلي الإجمالي أم إلى الانفاق العام لعموم المجتمع، فمن ملاحظة بيانات الجدول (٦) يتبين أن نسبة الانفاق التعليمي في كلا المؤشرين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام قد ارتفعا من ٣.٨ % و ٩.٢ % خلال المدة (١٩٧٠-١٩٨٠) إلى أعلى مستوى لهما ٨.٥ % و ٢٥.٦ % خلال المدة (١٩٩٠-١٩٩٧) على التوالي، وهو أمر يعكس اهتمام الحكومة السعودية بتأمين الواقع التعليمي المرافق للواقع الصحي الذين لابد أن يسيرا باتجاه واحد نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعد الانفاق على التعليم استثماراً يولد انتاجاً على المدى البعيد، فيما انخفضت نسبتهما الى ٦.٦ % و ٢٠.٩ خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١١) وعلى التوالي، وذلك نتيجة ارتفاع قيمة المنسوب اليه وهو الناتج المحلي الاجمالي بتأثره الكبير بالإيرادات النفطية المتأتية معظمها من عوائد الصادرات النفطية للمؤشر الأول، واقتصار نسبة كبيرة من الانفاق على التعليم على الانفاق الجاري بعد أن اكتملت معظم مشاريع البنى التحتية التعليمية، ومن ثم انخفاض النفقات الاستثمارية للمؤشر الاخير.

الجدول (٦)

تطور نسبة الانفاق التعليمي إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام في السعودية

السنوات	متوسط الانفاق التعليمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	متوسط الانفاق التعليمي كنسبة من الانفاق العام (%)
١٩٨٠-١٩٧٠	٣.٨	٩.٢
١٩٩٠-١٩٨٠	٥.٦	١٢.٧
١٩٩٧-١٩٩٠	٨.٥	٢٥.٦
٢٠١١-٢٠٠٠	٦.٦	٢٠.٩

المصدر:

- عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٧)، الطبعة الأولى، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات (٥٩)، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣، ص ١٨٨.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢، دار الفجر، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص ٣٣٤.
- الأسكوا، القطاع الأمني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحول السياسي: الموروثات والمهام والتصورات، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣، ص ١٨.

الخاتمة

يُعد الأمن الوطني من الضرورات الإستراتيجية التي يجب أن تراعى لمواكبة تحقيق التنمية الاقتصادية بمزيد من معدلات النمو الاقتصادي، إذ ان الأمن بمفهومه العام هو الوعاء وكذلك المحتوى في آن واحد، فهو يحمي التنمية الاقتصادية ويحُمى بها في آن واحد، أي أن هناك علاقة تبادلية بين الأمن والتنمية.

ان الاستنتاج الرئيس الذي توصل اليه البحث هو عدم تطابق الفرضية مع الواقع الاقتصادي، وهو أن الانفاق العسكري لم يولد أي آثار اقتصادية سلبية على التنمية الاقتصادية، أي أن حجم الانفاق العسكري لم يزاحم حجم الانفاقين الصحي والتعليمي، نتيجة لنجاح السعودية في تغيير استراتيجيتها الأمنية من تقليل نسبة الانفاق العسكري على الواردات العسكرية إلى زيادة الانفاق على أعداد قواتها الأمنية التي ينبغي لها أن تمسك الأرض وفق الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي، في ظل الفوائض المالية الكبيرة التي تحققها نتيجة الحجم الكبير في الدخل القومي المعتمد كثيراً على عوائد الصادرات النفطية. وللاستمرار في نجاح السعودية في تحقيق الأمن والتنمية ينبغي عدم الانجرار والتوسع في الانفاق العسكري بدرجة يمكن أن تؤدي إلى ترهل القطاع بما يؤدي إلى انخفاض طاقته ومقدرته، والتأكيد على أن الأمن الوطني هو حالة شعورية إنسانية تتبع من الشعور بالمواطنة اتجاه حب الوطن ويمكن تعزيزه من خلال توفير كل مستلزمات الراحة من خدمات الصحة والتعليم والبلدية والقانون وغيرها.

وعند المقارنة الدولية ما بين الانفاق العسكري السعودي وإجمالي الإنفاق العسكري العالمي، يلاحظ أن نسبته ارتفعت خلال المدة (١٩٨٠-٢٠١١)، اذ احتلت المرتبة التاسعة عالمياً عام ٢٠٠٦ ثم المرتبة الثامنة عام ٢٠٠٩ والمرتبة السابعة عام ٢٠١٠، والمرتبة الثامنة عام ٢٠١١، وهو امر يعكس ان لهذا الانفاق دوراً رئيساً في حماية ليس أمن السعودية فحسب، بل يتعداه الى حماية أمن دول مجلس التعاون الخليجي تطبيقاً للمعاهدات الأمنية للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، في ظل الهاجس المتنامي لحماية حجاج بيت الله الحرام من العمليات الارهابية، فضلاً عن المحافظة على أمن البيئة الاستثمارية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الهوامش:

١. زكريا حسين، الأمن القومي.
http://www.khayma.com

٢. د.علاء عبد الحفيظ عبد الجواد، العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية: دراسة لتأثير أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٧)، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية، البحرين، شتاء ٢٠٠٩، ص ٣١ .

٣. برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣، ص ٤١.

٤. د. زكريا حسين، مصدر سابق.

٥. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٩، ص ٢١.

٦. غالب حسن الشابندر، أحاديث في الأمن القومي العراقي.
http://www.elaph.com

٧. برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، مصدر سابق،ص ٤٣.

٨. رضي السماك، الأزمة المالية ومستقبل القواعد العسكرية الأمريكية، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٧)، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية، البحرين، شتاء ٢٠٠٩، ص ١٣٣.

٩. وليم بولك، التحديات التي تواجه الرئيس أوباما، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول ٢٠٠٨، ص ٨.

١٠. رضى السماك، مصدر سابق، ص ١٤٠.

١١. إدريس لكريني، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة واكراهات التراجع، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار ٢٠٠٣، ص ١٤.

١٢. لواء أ.ح.م عثمان كامل، نصر بلا حرب: نظرة تحليلية، مجلة الدفاع، العدد (٢٦٢)، القاهرة، آذار ٢٠٠٨، ص ٤٤.
١٣. د. محمد شريف بشير، الأمان الاقتصادي للناس. www.islamonline.net
١٤. د. علاء عبد الحفيظ عبد الجواد، مصدر سابق، ص ٣٧ .
١٥. إدريس لكريني، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عالم يتغير: الضرورة والأكراهات، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٧)، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية، المنامة، ٢٠٠٩، ص ٧٦.
١٦. المصدر نفسه، ص ٦٨.
١٧. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢، دار الفجر، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص ٣٢٨.
١٨. د. يزيد صايغ، الصناعة العسكرية العربية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٢.
١٩. تيم نيبلوك، المملكة العربية السعودية السلطة والشرعية والاستمرارية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٧، ص ٢١٩.
٢٠. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، التوازن العسكري ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٦، ص ٣٦٩.
٢١. المصدر نفسه، ص ٧٣٨.
٢٢. تيم نيبلوك، مصدر سابق، ص ٢٤٤.
٢٣. محمد نجاح محمد الجزائري، مصدر سابق، ١٠٨.
٢٤. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣، ص ٤٢.
٢٥. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ١٠٦.
٢٦. تيم نيبلوك، مصدر سابق، ص ٢٥٣.

٢٧. كمال محمد الأسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، دراسات استراتيجية، العدد (٣٣)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص ٤٦.

٢٨. النفقات العسكرية، جمعية الشفافية الكويتية، الكويت، ص ٢٠٣.
http://www.transparency.org.kw/default.aspx

٢٩. سام بيرلو – فريمان، كارينا سولميرانو، التطورات العالمية في الانفاق العسكري، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠١٢، الطبعة الأولى، مجموعة مؤلفين، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، تشرين الأول ٢٠١٢، ص ٢١١.

٣٠. د. يزيد صايغ، مصدر سابق، ص ٢٧٠.

٣١. المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

المصادر والمراجع

اولاً / الكتب

١. تيم نيبلوك، المملكة العربية السعودية السلطة والشرعية والاستمرارية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٧.

٢. سام بيرلو – فريمان، كارينا سولميرانو، التطورات العالمية في الانفاق العسكري، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠١٢، الطبعة الأولى، مجموعة مؤلفين، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، تشرين الأول ٢٠١٢.

٣. عباس على محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة (١٩٧٠–٢٠٠٧)، الطبعة الأولى، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات (٥٩)، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣.

٤. محمد نجاح محمد الجزائري، الامكانات العسكرية الايرانية وأثرها على التوازن الاستراتيجي الإقليمي بعد ٢٠٠٣، الطبعة الأولى، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤.

٥. يزيد صايغ، الصناعة العسكرية العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.

ثانياً / الدوريات

١. إدريس لكريني، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وأكراهات التراجع، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آيار ٢٠٠٣.

٢. ــــــــــــــ، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عالم يتغير: الضرورة والأكراهات، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٧)، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية، المنامة، شتاء ٢٠٠٩.

٣. رضى السماك، الأزمة المالية ومستقبل القواعد العسكرية الأمريكية، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٧)، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية، المنامة، شتاء ٢٠٠٩.

٤. عثمان كامل، نصر بلا حرب: نظرة تحليلية، مجلة الدفاع، العدد (٢٦٢)، القاهرة، آذار ٢٠٠٨.

٥. علاء عبد الحفيظ عبد الجواد، العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية: دراسة لتأثير أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٧)، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية، المنامة، شتاء ٢٠٠٩.

٦. كمال محمد الأسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، دراسات إستراتيجية، العدد (٣٣)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، ١٩٩٩.

٧. وليم بولك، التحديات التي تواجه الرئيس أوباما، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول ٢٠٠٨.

ثالثاً / التقارير والإصدارات الدولية

١. الأسكوا، القطاع الأمني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحول السياسي: الموروثات والمهام والتصورات، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣.

٢. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠، دار الفجر، أبو ظبي، ٢٠١١.
٣. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢، دار الفجر، أبو ظبي، ٢٠١٣.
٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣ مشاركة الناس، نيويورك، ١٩٩٣.
٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.
٦. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣.
٧. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٩.
٨. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، التوازن العسكري ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٦.

رابعاً / المواقع الالكترونية (الانترنت)

١. زكريا حسين، الأمن القومي. www.khayma.com
٢. غالب حسن الشابندر، أحاديث في الأمن القومي العراقي. www.elaph.com
٣. محمد شريف بشير، الأمان الاقتصادي للناس. www.islamonline.net
٤. النفقات العسكرية، جمعية الشفافية الكويتية، الكويت. http://www.transparency.org.kw/default.aspx